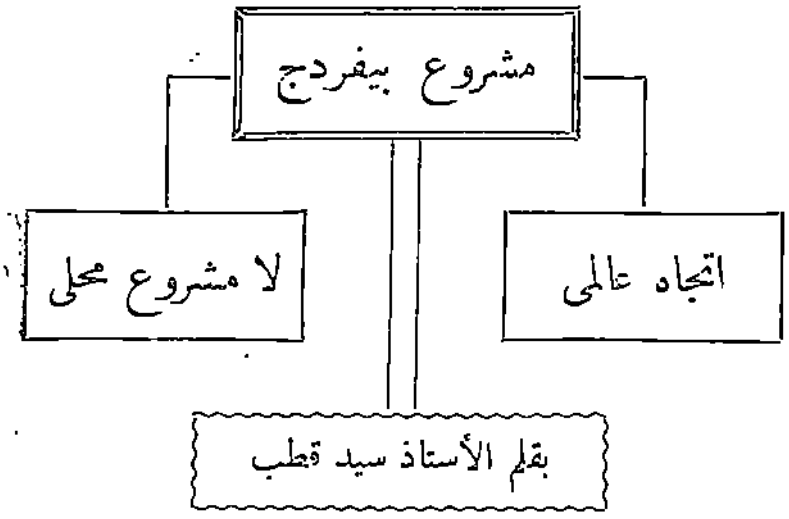

فى ضجة الحرب وزحمة الحوادث استطاع " تقرير بيفردج " أن يعلو على الضجة وأن يظهر فى الزحمة ، وأن يكون الشغل الشاغل لأمم العالم جميعا — على وجه التقريب — وبخاصة فى جملة الأمم .

ولم يكن لوزارة الشؤون الاجتماعية مفر من الاهتمام بهذا المشروع الذى يهز الشعور العالمى فى كل مكان ؛ فأخذت فى ترجمة التقرير توطئة للنظر فى محتوياته ، ومعرفة اتجاهه ومداه . وكان هذا أول واجب من واجبات الوزارة التى تضطلع بعبء الاصلاح الاجتماعى فى هذه البلاد .

ولكن جماعة من الناس لم يرق لهم أن تنظر الوزارة فى هذا المشروع مجرد نظر ، ولما لم يستطيعوا أن يظهروا بحقيقة نياتهم ، ولا بالبواعث الخفية التى تدعوهم لمحاربة مثل هذا الاتجاه الاجتماعى ، جعلوا يقولون : إننا يجب أن نقوم بالاصلاحات التمهيدية فى المجتمع المصرى قبل أن نتطلع إلى النظر فى مثل هذا المشروع !

وقد كان رد وزير الشؤون الاجتماعية على هذه النغمة العجيبة حاسما وصريحا فقال فى حديث له مع جريدة الأهرام :

"لا شك أن هذا المشروع يعد أعظم حادث اجتماعى وقع فى القرن العشرين ، ولهذا كان من أوجب الواجبات على وزارة الشؤون الاجتماعية بصفة خاصة أن توليه عناية خاصة وأن تدرسه دراسة دقيقة للوقوف على مدى ارتباطه بالتطورات الاجتماعية التى مرت بها بريطانيا حتى أدت إلى هذا المشروع . ولا تستطيع وزارة مطلوب منها التوفر على دراسة المشروعات الاجتماعية أن تغفل مثل هذا الحادث الاجتماعى الخطير"

ثم قال :

"ومن عجب أنى سمعت وقرأت توجيه اللوم الى وزارة الشؤون الاجتماعية لمبادرتها بترجمة المشروع وبحثه ؛ حتى لقد ذهبوا إلى حضها على وجوب تجاهله والانصراف عن بحثه . وهذا

بلا ريب نظرية غير مفهومة ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما يقول علماء المنطق ؛ فكيف يمكن اذن الحكم على المشروع قبل دراسته ، وقد حكموا عليه هم قبل قراءته "

وفى هذه الفقرة الأخيرة سخرية لاذعة بموقف غير مفهوم ؛ أما نحن فنحب أن نكشف موقف هؤلاء الناس فى ضوء مواقفهم الماضية فى كل ما من شأنه أن يحدث تعادلا — ولو خفيفا — بين الثروات و بين الأعباء العامة ؛ فبعض هؤلاء هم الذين حاربوا مشروع ضريبة التركات حتى خسرت الدولة بسبب تأخره نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات هى فى أمس الحاجة اليها لمواجهة الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد ؛ وفريق آخر هم الذين حاولوا الوقوف فى وجه فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية وفى وجه تعديلها بعض الشيء فى هذا العام. وهم الذين يقول عنهم معالى وزير المالية فى البيان الذى قدم به الميزانية منذ شهر "

" أثار هذا القانون عند وضعه اعتراضات شديدة من جانب بعض الأوساط المالية والصناعية . ومن هذه الاعتراضات ما انصب على المبدأ فى ذاته فقيل : إنه تشريع اشتراكى النزعة تخشى مغبته ؛ وإن فيه اهدارا لمبدأ المساواة فى توزيع الضرائب على اعتبار أن تلك الضريبة تتناول أرباح التجارة والصناعة دون سائر أنواع الايراد الأخرى وعلى الأخص الأرباح الزراعية ، ومنها ما ينصرف الى ماقد يمكن أن يكون لهذه الضريبة من التأثير على الصناعات المصرية الناشئة ؛ فلما وضعت الحكومة أخيرا مشروع التعديل الجديد تجددت الاعتراضات وهى فى مجملها ذات الاعتراضات السابقة فيما سوى الاعتراض الخاص بما للقانون من نزعة اشتراكية فقد تلاشى أثره ، ولا يوجد اليوم انسان لا يسلم بأن الضريبة على الأرباح الاستثنائية هى أعدل الضرائب اطلاقا ، فان معظم الفضل فى كسبها يعود إلى ظروف الحرب وبديهى أن المؤمل ليس هو الذى أوجدها . وقد فرضتها جميع الأمم على اختلاف نزعاتها السياسية والاجتماعية ، ووصل سعرها فى بعض الاحيان إلى ٩٠ فى المائة ، بل إلى ١٠٠ فى المائة متى تجاوز الربح نسبة معينة " .

وكان هذا الرد من وزير المالية حاسما وصريحا كذلك ، لأن الاعتراض فى أساسه كان غير مفهوم ، أو مفهوما على ضوء مواقف هؤلاء المعارضين فى كل مرة من المرات .

* * *

ليس على الدولة إذن أن تقف عن دراسة مشروع كمشروع بيفردج ، ولا أن تعوق خطوات التشريعات الاجتماعية والاقتصادية . لأن جماعة من أصحاب المصلحة فى بقاء الحال على ما هو عليه يعارضون فى كل إجراء جديد يزيد من الأعباء المفروضة عليهم ، والتى يحتمل أضعافها جميع أمثالهم فى جميع البلاد .

ومع ذلك فسنحاول فى هذا المقال أن نبين أن مشروع بيفردج اتجاه عالمى إنسانى ، لا إجراء انجليزى محلى ، وأن كل بلاد العالم تسير فى هذا الطريق ، على اختلاف نظم هذه الأمم السياسية والاجتماعية. وان مصر لا بد أن ترقب هذا الاتجاه العالمى وأن تعمل بمقتضاه .

وقبل أن نتحدث عما تستطيع مصر أن تأخذ به من هـذا الاتجاه العام ، نذكر ملخصا وافيا لمشروع بيفردج استعنا فيه بخطبة مستر تشرشل الأخيرة ، و بمقالين كتبهما الدكتور مجد عوض مجد فى الثقافة ، و بالتقف التى نشرت عن المشروع فى شتى الصحف والمجلات ثم نذكر البواعث التى أوجدت هذا المشروع . ثم نعقب ببيان ما تستطيع مصر أن تنهض به على ضوئه .

١ — ملخص عن مشروع بيفردج :

يقوم المشروع على أساس "التأمين" لا على أساس الإعانة والفرق بين الأساسين ، أن الأول يلزم جميع الأفراد أن يساهموا فى رأس ماله . وأن تمد هذه المساهمة تأمينا منهم ضد الظروف التى يعينهم فيها ، وصحيح أن ما يساهمون به لا يكفى للانفاق على المشروع وأن الدولة تساهم بالقسط الأوفر ، ولكن التأمين وسداد أقساطه هما الأساس الذى يقوم عليه .

وهو يؤمن الأفراد فى حالات : التعطل ، والعجز ، والشيخوخة ، والترمل ، والولادة ، والتسل ، والمرض ، والوفاة ؛ و يقرر الإعانات التالية فى كل حالة من هذه الحالات .

أولا — فى حالة التعطل عن العمل : يمنح العامل ٥٦ شلنا فى الأسبوع . فاذا امتدت بطالته كلف الالتحاق بمركز للتدريب الصناعى ، ليدرب على عمل جديد يشتد الطلب اليه .

ثانيا — فى حالة العجز للإصابة بعاهة ناشئة عن العمل : يمنح العامل ٥٦ شلنا فى الأسبوع لمدة ثلاثة أشهر ثم يمنح معاشا دائما يعادل ثلثى أجره على ألا يزيد على ٧٦ شلنا ولا ينقص عن ٥٦ شلنا فى الأسبوع .

ثالثا — فى حالة العجز للإصابة بعاهة ليست ناشئة عن العمل : يمنح العامل ٥٦ شلنا فى الأسبوع بصفة دائمة .

رابعا — فى حالة الشيخوخة : يمنح العامل الذى بلغت سنه الى ٦٥ سنة ٤٠ شلنا فى الأسبوع .

خامسا — فى حالة الترمل : تمنح الزوجة التى توفى عنها زوجها ٤٠ شلنا فى الأسبوع لمدة ثلاثة عشر أسبوعاً على أن تلتحق بمعهد للتدريب ما دامت صحتها سليمة تمهيدا لتوليها عملا تقتات منه .

سادسا — فى حالة الولادة : تمنح الأم التى لا تشتغل مبلغ ٤ جنيهات ، وتمنح الأم العاملة ٣٦ شلنا لمدة ثلاثة عشر أسبوعا مع إعفائها من العمل فيها .

سابعا — فى حالة وجود أطفال فى الأسرة غير الطفل الأول : تمنح الأسرة ثمانية شلنات فى الأسبوع عن كل طفل .

ثامنا — فى حالة المرض : يمنح كل مريض بالمجان العلاج فى جميع المستشفيات ولدى الأطباء الإخصائيين كما يمنح حق الاقامة مدة النقاهة فى أحد المستشفيات أو إحدى المصحات .

تاسعا — فى حالة الوفاة : تمنح الأسرة عند وفاة أحد أفرادها عشرين جنيها مساعدة لها فى أزمتها .

وفى نظير تأمين كل فرد ضد جميع هـذه الأخطار التى تهدده فى الحياة أو الموت ، يؤدى فى كل أسبوع مبلغا لا يزيد على أربعة شلنات وربع ، ويؤدى صاحب العمل مثله ، ويسدد الجميع لخزانة الدولة لتنهض هى ببقية الأعباء .

البواعث التى دعت إلى المشروع :

من ميزات الشعب الإنجليزى أنه لا يثور ثورات انقلابيـة ، ولكنه يثور فى كل يوم ثورة صغيرة ! ومنذ انقلاب أو ثورة "كرومويل" عاش الشعب الإنجليزى عيشة هادئة حتى اليوم ، والسبب فى هذا الهدوء هو هذه الثورات الصغيرة التى تتم كل يوم ، والتى تتمشى فيها السلطات مع رغبات الشعب المتجددة ، ومع الظروف والمناسبات المتجددة .

وفيما يختص بمشروع بيفردج بالذات كانت هنـاك عدة بواعث للتفكير فيه ولتحديد الاتجاه على السواء :

أولا — إنه يعد تطورا طبيعيـا لنظام التأمينات الاجتماعية الذى أخذت به انجلترا منذ عهد بعيد تلبية لرغبات الطبقة العاملة ، ووقاية للنظام الاجتماعى من التصدع ، وإذا كان مشروع بيفردج يكلف الدولة ٨٢٥ مليونا من الجنيهات ، فقـد كانت مشروعات التأمين السالفة تكلفها ٤٥٥ مليونا ، فاذا زاد المبلغ المطلوب هذه الزيادة ، وإذا اتسع نطاق التأمين حتى يشمل بعض الحالات التى لم يكن يشملها من قبل ، فذلك تدرج طبيعى لهـذا النظام حسب الظروف والمناسبات .

ثانيا — لو طلب هـذا المبلغ فى حالة السلم الماضية لكانت ضخامته سببا فى رفض المشروع ، بحجة أنه يحمل دافعى الضرائب تكاليف عظيمة مفاجئة ، ولكن ارتفاع نفقات الحرب حتى تبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات فى اليوم ، وزيادة الضرائب لمواجهة هـذه الأعباء حتى لتبلغ مبدئيا ٩٥ ٪ من الأرباح الاستثنائية ، ثم تمديد الدخل بعد ذلك بحيث لا يزيد عن ٤٢٠٠ جنيه فى السنة — كل ذلك يجعل المبلغ المطلوب لمشروع بيفردج و بتعبير

أصح الزيادة المطلوبة لتنفيذ هـذا المشروع تبدو صغيرة فى وسط ذلك الحضم من النفقات ـ فهى فرصة تنتهزها الدولة هناك لتخطو هذه الخطوة الحاسمة .

ثالثا — إن هذه الملايين التى تجند للمعركة الهائلة فى البر والبحر والجو، والتى تجود بأرواحها وتفارق أوطانها ، وتتحمل الويلات التى تصب عليها فى كل لحظة، وتتعرض لما لم يتعرض له بنو الإنسان من قبل على سطح هذه الكرة من الأحوال، هذه الملايين لم يكن بد من وجود أهداف مغرية تهون عليها مشقة هذه التضحيات . وقد بطلت الآن تلك المغريات التى كانت تقوم على مجد الدولة واتساع رقعتها وامتداد صيتها ولم يعد لها فى النفوس ما كان لها من الأثر فى العصور الخالية ، فلم يكن بد من جزاء جديد يوازى هذه التضحيات ؛ ذلك الجزاء هو الحياة فى عالم أفضل، وهو الأمن من الأزمات التى تهدد الحياة فى هذا العالم، ومشروع "بيفردج" يمثل هذا العالم الأفضل ، وهذه الحياة المأمونة ، ولم يكن منه بد لتقوية الروح المعنوية فى نفوس الشعوب التى تتعرض فى كل يوم للأهوال .

رابعا — وهناك مستقبل مخوف بعد نهاية الحرب ، ينذر بالتعطل والعجز عن العمل ـ متى تصورنا عودة هذه الملايين المجندة من الميادين القريبة والنائية ، وتصورنا وقف العمل فى مصانع التسليح والمصانع الحربية على العموم ، وهى التى تشغل ملايين الأيدى فى وقت الحرب . ومتى تذكرنا أن مشكلة التعطل كانت قائمة قبل الحرب الحالية فى جميع الدول بشكل يهدد بالخطر ، وستعود سيرتها بأشد مما كانت يوم أن تضع الحرب أوزارها ـ فلم يكن بد من التفكير فى هذه الحالة منذ اليوم ، وفى اتخاذ التدابير لمواجهتها ، وكان مشروع "بيفردج" من بين هذه التدابير ، كما كان التفكير فى حركة الإنشاء والتعمير التى أعلنها مستر تشرشل فى خطابه الأخير من بين هذه التدابير أيضا ، وخطت أمريكا مثل هاتين الخطوتين فى مشروع الرئيس روزفلت الذى بعث به إلى الكونجرس أخيرا .

خامسا — وكانت هناك حالة فكرية أخرى، لم يكن للديمقراطية بد من مواجهتها وعمل حسابها ، هذه الحالة نفهمها على حقيقتها حين ننظر إلى العنوان الذى قدم به مستر بيفردج مشروعه وهو "نصف الطريق إلى موسكو" .

فاشتراك روسيا فى هذه الحرب ، وصمودها فيها ، حتى الان ، وعدم قيام الثورات فى داخلها كما كان منتظرا عند الكثيرين قد أوجد مجالا للطبقات العاملة فى انجلترا وفى أمريكا لتفكر فى هذه الظواهر ، ولتعقد الموازنات . فلم يكن أمام الديمقراطيات إلا أن تنبه لهذه الأفكار وأن تقوم بتلبيتها فى مشروع كهذا المشروع يجمع بين الميزات المختلفة ، ويحفظ النظام الاجتماعى القائم فيها من التزعزع والاهتزاز .

سادساً — على أن هذه الحالة الفكرية الخاصة إنما عجلت فقط بهذا المشروع ؛ ولكنه كان نموا طبيعيا كما قلت لحركة التأمين الاجتماعى فى انجلترا من ناحية ؛ ومسايرة لمقتضيات العصر الحديث من ناحية أخرى . فالفوارق بين الطبقات التى كانت تطاق فى العصر الماضى لم تعد تطاق اليوم ، وأقل ما تعالج به هذه الحالة أن تمنح الطبقة العاملة من الضمانات ما يجعلها آمنة فى حياتها من غوائل الجوع والمرض والأزمات الطارئة .

وقد بدأ هذا الاتجاه فى الضرائب النسبية المتدرجة . ثم تدرج فى الضرائب الاضافية . ثم فى الضرائب على الأرباح الاستثنائية . ثم فى تحديد الدخل . كما بدأ فى قانون الفقراء سنة ١٦٠١ الذى تدرج فصار قانونا للتأمين الاجتماعى على النحو المقترح فى مشروع بيفردج .

ويقول مستر تشرشل فى خطابه الأخير :

" لقد حان الوقت لقطع مرحلة أخرى عظيمة . وعليكم أن تضعونى وزملائى فى مصاف الذين يدافعون أقوى دفاع عن الضمان القومى الإجبارى الذى سيطبق على جميع الطبقات وجميع الأغراض والغايات من المهد إلى اللحد وسنعد العدة — ومنها إذا دعت الحال — سن التشريعات التمهيدية بأقصى ما يستطاع من الهمة والنشاط لتنفيذ ذلك " .

ثم يقول :

"وها يحسن أن أقول إن خير وسيلة للضمان ضد البطالة هو ألا تكون هناك بطالة ، والمتعطلون من أغنياء وفقراء لا بد من الأخذ بناصرهم لأننا لا نطيق أن يكون بيننا أناس بدون عمل " .

فنغمة " الأغنياء المتعطلين " التى يوقع عليها تشرشل اليوم ، والتى وقع عليها "روبرت موريسون" وزير الداخلية الانجليزية قبل عام — وكلاهما من حزب المحافظين — هى التى تسمعها الآن من آرثر جرينوود الوزير بلا وزارة فى وزارة تشرشل الحاضرة وهو من حزب العمال .

ولتوافق هذه النغمات بين المحافظين والعمال مغزاه ومعناه ، فإذا أضفنا اليه توافق النغمات التى يوقعها "روزفلت وكوردل هل وسمنرولز" فى الولايات المتحدة ، والنغمات التى يوقعها هتلر نفسه فى خطابه الأخير كان لذلك كله دلالة على أن هذا اتجاه عالمى لا شك فيه .

وقد أفادت الأنباء الأخيرة أن الرئيس روزفلت قدم الى "الكونجرس" مشروعا قامت بوضعه لجنة حكومية يتضمن المبادئ الآتية :

أولا — يجب أن يكفل العمل لكل القادرين عليه الراغبين فيه .

ثانيا — حينما يكون العمل منقطعا يجب أن يكفل للعامل بوساطة التأمين الاجتماعى الدخل الكافى .

ثالثا — حينما لا يكفى التأمين الاجتماعى أو تأمين العمل لضمان الدخل المناسب فى فترات الانقطاع عن العمل يجب أن تعطى إعانات للأفراد وللعائلات بوساطة المساعدة العامة .

رابعا — يجب أن يكفل لأفراد الشعب حاجاتهم من حيث الصحة والتعليم .

ولا ينقل المشروع الأمريكى طبقة الفلاحين ، فيكفل لهم نصيبا حسنا مما ينتجه عملهم فى استغلال الأرض مع رفع مستواهم الاقتصادى وتأمينهم فى حياتهم .

وتقول اللجنة فى تقريرها : "ولو لم توجد مثل هذه الكفالة الاجتماعية والاقتصادية ، لما أصبحت هناك أية ضمانة للحرية ، ولا شك أن كل جهودنا لإقامة الحياة والحرية والسعى الى الرخاء ستذهب عبثا ما لم تعتمد على أساس وطيد من التأمين الاجتماعى والاقتصادى" .

ويقول هتلر فى خطابه الأخير : " وستواصل الاشتراكية الوطنية الألمانية السير فى برنامجها بعد الحرب وستستمر الى ان تتلاشى فروق الطبقات نهائيا وتقوم المساواة الصحيحة بين أفراد الشعب " .

فهذا اتجاه عام تتفق عليه الديمقراطية فى انجلترا والولايات المتحدة ، والاشتراكية الوطنية فى ألمانيا ، أما الاشتراكية فى روسيا فأمرها معروف . ولم يبق بد من التسليم بأن روح العصر هى التى تسير التيار ، وأنه لا مفر لأمة تريد أن تعيش فى هذا العصر من مجاراة التيار . والدليل على أن هذه هى روح العصر وليست ملابسات الحرب وحدها أن مستر تشرشل يعلن فى خطبته : " أن الضرائب ستزيد بعد الحرب عما هى عليه الان ! " .

٣ — ماذا تستطيع مصر أن تفعل على ضوء هذا الاتجاه ؟

والآن وقد تقررت هذه الحقيقة ، يتضح أن موقف الجماعة التى قاومت مجرد النظر فى هذا المشروع كان موقفا غير مفهوم كما قال وزير الشئون الاجتماعية ، أو موقفا مكشوفا كما نقول نحن !

وحقيقة أننا متخلفون كثيرا جدا عن الخطوات التى سارت بها انجلترا وأمريكا فى هذا الطريق ؛ ولكن التخلف فى الماضى لا يجوز أن يكون علة للتخلف فى المستقبل ؛ فنحن نعيش فى عالم واحد مع أوربا وأمريكا ، عالم تضاءلت المسافات بين أبعاده وستزيد ضآلته تضاؤلا بعد الحرب ، فلا بد لنا من مسايرته فى خطاه ، فى رفق ولين ، قبل أن نجبر على الجرى وراءه ونحن نلهث ونتعثر .

وحقيقة كذلك إن ميزانيتنا وثروتنا القومية لا يمكننا كلاهما من رصد مثل هذه المبالغ الباهظة للتأمين الاجتماعى . ولكن يجب أن نقدر كذلك أن حياة الفرد فى مصر لا تكلف فى الأسبوع ٥٦ شلنا كما تكلف فى انجلترا ، فمبالغ التأمين التى تطلب هنا لا تبلغ هذه الضخامة .

على أنه يجب أن نفرق بين تفصيلات هذا المشروع وبين اتجاهاته العامة . فهذه التفصيلات قد لا ننتفع بها فى الطور الحاضر من حياتنا ، ولكن اتجاهاته العامة ترشدنا الى خطة السير فى الحاضر والمستقبل .

فما هى هذه الاتجاهات العامة فى مشروع بيفردج وفى مشروع روزفلت على السواء ؟ هذه الاتجاهات هى :

(أولا) تدخل الدولة فى تنظيم الحياة الاجتماعية ، وتحديد الصلات بين طبقات المجتمع ، وتقييد حرية التعامل بين هذه الطبقات بالقيود التى تكفل سلامة المجتمع ومصالح الجميع .

(ثانيا) تقريب الفوارق بين الطبقات برفع مستوى الحد الأدنى وخفض حد المستوى الأعلى للكسب .

(ثالثا) ضمان الحياة المناسبة من المهد إلى اللحد لكل فرد فى البلاد .

(رابعا) جعل هذا الضمان واجبا مفروضا على الدولة وعلى القادرين وليس إعانة اختيارية أو إحسانا أو تبرعا من المتبرعين .

وعلى ضوء هذه المبادئ نستطيع أن نضع سياستنا الاجتماعية ، ونحسب أنه من الطبيعى أن نسير فى هذه الخطوات :

(أولا) جعل الضرائب تصاعدية حتى تتعادل مع الجهد المبذول ومع المقدرة على الأداء . فإنه من المسلم به فى جميع النظريات الاقتصادية أن المبلغ الأول يحتاج إلى جهد أكبر من المبالغ التى تليه ، وأن المقدرة على أداء الضريبة ترتفع كلما ارتفعت أرقام الكسب . وهذه الطريقة تكسب الميزانية المصرية مرونة ليست لها الآن ، وهى فى حاجة ماسة إلى هذه المرونة لتواجه بها الأعباء المنتظرة بعد الحرب مباشرة للتعمير والاستغلال والإصلاح .

(ثانيا) فرض ضريبة التركات ، وجعلها تصاعدية كذلك . ويكفى ما ضاع على الخزانة حتى اليوم بسبب التأخر فى فرض هذه الضريبة التى أخذت بها انجلترا قبل الحرب العظمى الماضية ، واتخذت منها وسيلة للتقريب الاجتماعى بين الطبقات ، فوق ما لها من فائدة فى زيادة مرونة الميزانية العامة .

(ثالثا) فرض ضرائب إضافية عند زيادة الدخل عن حد معين ، تتصاعد كذلك كلما تصاعد الدخل . ذلك أن الضرائب العادية قد لا تكفى فى بعض الأحيان لملاحقة تصاعد الكسب ، كما يقع فى مثل الظروف الاستثنائية الحاضرة . وتركيز الربح فى أيد قليلة محدودة يخل بالتوزيع الاقتصادى للنقد والثروة على العموم .

(رابعا) المضى فى خطة التأمين الاجتماعى التى سارت عليها وزارة الشؤون الاجتماعية حتى عهدها الأخير غير ملقية بالها إلى الاعتراضات التى يقوم بها " اتحاد الصناعات " وسواه

مما لا يمتد نظرهم إلى الغايات البعيدة ، إيثارا لمصلحتهم الحاضرة على مصلحة المجتمع ، بل على مصلحة الصناعة نفسها . إذ المفهوم أن الصناعة القومية لن ترتقى وتتسع دائرتها إلا إذا زادت المقدرة على الشراء بين المستهلكين. وارتفاع أجور العمال وضمان رزقهم مما يزيد هذه المقدرة ، فيعود الربح على الصناعة من جديد .

(خامسا) ضمان الحياة الشريفة لمن نسميهم " المتشردين " وهم ضحية النظام الاجتماعى الذى لا يقدم لهم أية ضمانة ، بل على العكس يحاربهم ويشردهم ويضطرهم إلى الجريمة فى كثير من الأحيان . وعلاج مشكلة التشرد يحتاج إلى بحث خاص. قدمت وسائله فى عدد سابق من أعداد هذه المجلة فلا أكرره الآن .

(سادسا) رفع مستوى الحد الأدنى للأجور والمرتبات ، وتخفيض الحد الأعلى . فإنه من غير الطبيعى فى هذا العصر أن يحط بعض الأجور إلى مائة وعشرين قرشا فى الشهر ، بينما يرتفع بعضها إلى مائة وعشرين جنيها فى الشهر كذلك .

فالواجب يقضى أن تخفض مستويات الدرجات الخامسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة لترفع مستويات الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة والرابعة والخامسة ، حتى يتم التعادل والتدرج الطبيعى بين هذه الدرجات .

(سابعا) أن تعجل الدولة باصلاح الأراضى البور ، وأن تستعين فى هذا بالضرائب الاستثنائية وبالقروض الاختيارية والإجبارية ، الداخلية والخارجية ، وأن تسلم جميع ما يستصلح من هذه الأراضى لصغار الزراع . وبذلك تخلق منهم طبقة متوسطة تساهم فى بناء المجتمع وترتفع إلى المرتبة الإنسانية فى الحياة .

ثامنا — أن تزيد فى ميزانية الخدمات العامة ممثلة فى خدمات وزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة . وعلى سبيل التمثيل نذكر الفروق الكبيرة بين عدد الأسرة فى المستشفيات العامة وعدد المرضى المضطرين أن يلجئوا الى هذه المستشفيات . فيجب أن تعالج هذه الفروق حتى تزول ؛ حتى يجد كل مريض ما يحتاج إليه من العناية الطبية فى هذه المستشفيات .

تاسعا — أن يجعل التعليم العام حقا لكل مصرى ، لا تصده عنه النفقات المدرسية ، فإن من حق كل فرد أن يزود بسلاح العلم المناسب ليكافح فى هذه الحياة ؛ بعد ما تعقدت وسائلها ، وأصبح التعليم سلاحا أوليا من أسلحتها .

* * *

هذه هى الاتجاهات العامة التى يوحى بها إلينا " مشروع بيفردج " و " مشروع روزفلت " وهى اتجاهات لا مفر من الأخذ بها ، ولا مفر كذلك من جعلها قاعدة للعمل فى المستقبل . ومن الخير إذن — أن توضع أسسها وبرامجها منذ الآن ، وأن ترسم بها سياسة عامة لا تقوم على الحزبية ولا على الاختلافات السياسية ، فالوطن وطن الجميع ، والمستقبل مستقبل الجميع ، ومصالح الوطن العليا ومصالح المستقبل الشامل ، فوق الخلافات وفوق الأحزاب.

سيد قطب